

Distr.: General
29 April 2016
Arabic
Original: English



الدورة السبعون

البند ١٦٥ من جدول الأعمال

تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي
والأمم المتحدة في دارفور

أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور
للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥
وميزانيتها المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

اعتمادات الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	١ ١٥٣ ٦١١ ٠٠٠ دولار
نفقات الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	١ ٠٨٩ ٠٦٥ ٣٠٠ دولار
النقص في الإنفاق في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	٦٤ ٥٤٦ ٠٠٠ دولار
اعتمادات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	١ ١٠٢ ١٦٤ ٧٠٠ دولار
النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	١ ٠٨٥ ١٧٩ ٥٠٠ دولار
الرصيد الحر التقديري للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	١٦ ٩٨٥ ٢٠٠ دولار
المقترح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	١ ٠٩٨ ٤٦٣ ١٠٠ دولار
توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	١ ٠٩٥ ٢١٣ ٥٠٠ دولار
(أ) التقديرات في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦.	



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - تستببع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرات ٤١ و ٤٧ و ٤٨ أدناه تخفيضا قدره ٦٠٠ ٢٤٩ ٣ دولار في الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وفي الفقرات التالية تقدم اللجنة توصياتها وملاحظاتها بشأن مسائل محددة، حسب الاقتضاء.

٢ - اجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في تمويل العملية المختلطة، بممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية، اختُتمت برودود خطية وردت في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة والوثائق التي استعانت بها للحصول على معلومات أساسية. ويمكن الاطلاع على التعليقات والتوصيات المفصلة التي قدمتها اللجنة بشأن النتائج التي خلص إليها مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ وبشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في تقرير المجلس المرتقبين ذوي الصلة (انظر A/70/803 و A/70/742 على التوالي).

ثانيا - أداء الميزانية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥

٣ - أذنت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٩٧/٦٨، للأمين العام بالدخول في التزامات للعملية المختلطة بمبلغ إجمالي لا يتجاوز ٢٠٠ ٦٥٤ ٦٣٩ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وأيدت الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية (A/68/782/Add.15)، بما في ذلك التوصية التي تقضي بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم ميزانية منقحة مقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤ تعكس قرار مجلس الأمن بشأن تجديد ولاية العملية. ولاحقا، خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٦١/٦٩ ألف، مبلغا إجماليه ٣٠٠ ٦١١ ١٥٣ دولار (صافيه ٠٠٠ ٧٤٧ ١٣٠ دولار) للإنفاق على العملية في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، بما يشمل مبلغا إجماليه ٢٠٠ ٦٥٤ ٦٣٩ دولار (صافيه ٨٥٠ ٩٥٧ ٦٢٧ دولار) سبق أن أذنت به الجمعية العامة بموجب أحكام قرارها ٢٩٧/٦٨. وقُسّم المبلغ الكلي إلى أنصبة مقررّة على الدول الأعضاء.

٤ - وبلغت النفقات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ ما إجماليه ٣٠٠ ٠٦٥ ٠٨٩ دولار (صافيه ٥٠٠ ٧٢٥ ٠٦٤ دولار)، وهو ما يقل عن المبلغ الذي اعتمدته الجمعية العامة بما يبلغ إجماليه ٦٤ ٥٤٦ ٠٠٠ دولار (صافيه ٦٦ ٠٢١ ٠٠٠ دولار)، وهو ما يعادل معدل تنفيذ للميزانية قدره ٩٤,٤ في المائة. ويبين الجدول الوارد في الفرع الثالث - ألف من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية العملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/583) أن النقص في النفقات هو النتيجة الصافية لانخفاض الاحتياجات بما قدره ١ ٥١٣ ٣٠٠ دولار في إطار تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، وبما قدره ٨٠ ٥٨٤ ٢٠٠ دولار في إطار بند التكاليف التشغيلية، وتقابل ذلك زيادة في النفقات قدرها ١٧ ٥٥١ ٥٠٠ دولار في إطار بند تكاليف الموظفين المدنيين. ويرد تحليل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام.

٥ - وفيما يتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، نتج نقص النفقات بما قدره ١ ٥١٣ ٣٠٠ دولار، أو ٠,٣ في المائة، عن انخفاض الإنفاق في إطار ما يلي:

(أ) المراقبون العسكريون، بسبب ارتفاع معدل الشغور الفعلي البالغ ١٢,٩ في المائة مقارنة بمعدل الشغور المدرج في الميزانية وقدره ٥ في المائة، وعدم وجود مطالبات تتعلق بالوفاة والعجز، ويقابل ذلك جزئياً ارتفاع تكاليف التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن (A/70/583، الفقرة ٦٧)؛

(ب) الوحدات العسكرية، بسبب انخفاض تكاليف الاكتفاء الذاتي؛ وتكاليف التمركز والتناوب؛ ومدفوعات حالات الوفاة والعجز، وتقابل ذلك جزئياً زيادة في التكاليف فيما يتعلق بسداد تكاليف الأفراد العسكريين والمعدات المملوكة للوحدات، وزيادة تكاليف حصص الإعاشة، بسبب انخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ١٣,٧ في المائة، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وقدره ١٨ في المائة (المرجع نفسه، الفقرة ٦٨)؛

(ج) وحدات الشرطة المشكّلة، يُعزى أساساً إلى انخفاض تكاليف شحن المعدات المملوكة للوحدات، بسبب تأجيل العودة إلى الوطن في انتظار صدور تصاريح السفر، وتقابل ذلك جزئياً زيادة في الإنفاق على رد التكاليف إلى البلدان المساهمة بأفراد شرطة فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات (المرجع نفسه، الفقرة ٧٠).

وقبل انخفاض النفقات بارتفاع في الإنفاق على شرطة الأمم المتحدة بسبب انخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ١٦ في المائة مقارنة بمعدل الشغور المدرج في الميزانية وقدره ١٩ في المائة، ودفع بدل الإقامة الكامل المقرر للبعثة لعدد أعلى مما كان مقرراً

من أفراد شرطة الأمم المتحدة غير المقيمين في أماكن الإيواء التي توفرها العملية المختلطة (المرجع نفسه، الفقرة ٦٩).

٦ - وفيما يتعلق بالموظفين المدنيين، كانت زيادة النفقات بما قدره ٥٠٠ ٥٥١ ١٧ دولار، أو ٦,٤ في المائة، هي النتيجة الصافية لزيادة الإنفاق في إطار ما يلي:

(أ) الموظفون الدوليون، فيما يتعلق بدفع استحقاقات نهاية المهام بعد إلغاء وظائف دولية، وإدراج بدل الخطر، في إطار هذا البند، للموظفين الدوليين المعيّنين في وظائف المساعدة المؤقتة العامة، ويقابل ذلك جزئياً انخفاض في احتياجات المرتبات، حيث كان المتوسط المشترك لمعدل الشغور الفعلي للموظفين الدوليين في العملية المختلطة وفي مركز الخدمات الإقليمي يبلغ ١٨,٧ في المائة، مقارنة بمعدلي الشغور المدرجين في الميزانية وقدرهما ١٧,٨ في المائة في العملية المختلطة و ٥ في المائة في مركز الخدمات الإقليمي (المرجع نفسه، الفقرة ٧١)؛

(ب) الموظفون الوطنيون، فيما يتعلق بالمرتبات والاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، وذلك بسبب تطبيق جداول المرتبات المنقحة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة والفئة الفنية، وهو ما يعكس زيادة قدرها ١٩,٤ في المائة و ٤,٩ في المائة، على التوالي، اعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وفي التكاليف العامة للموظفين، بسبب دفع استحقاقات نهاية المهام بعد إلغاء ٢٥٧ وظيفة وطنية اعتباراً من ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، ويقابل ذلك جزئياً انخفاض النفقات على مرتبات الموظفين الوطنيين والاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، بسبب ارتفاع معدل الشغور الموحد الفعلي البالغ ٢,٧ في المائة للوظائف الوطنية من فئة الخدمات العامة و ٢٣,٢ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية في العملية المختلطة وفي مركز الخدمات الإقليمي، مقارنة بمعدلي الشغور المدرجين في الميزانية ويبلغان على التوالي ١ في المائة و ٢٠ في المائة في العملية، و ٥ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة في مركز الخدمات الإقليمي (المرجع نفسه، الفقرة ٧٢).

٧ - وحسبما يرد في الفقرة ١٥ أدناه، فقد اكتملت المرحلة الأولى من عملية تبسيط العنصر المدني في العملية المختلطة خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥.

٨ - وفيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية، يشير تقرير الأمين العام إلى أن انخفاض الاحتياجات بمقدار ٢٠٠ ٥٨٤ ٨٠ دولار، أو ٢٥ في المائة، يعزى أساساً إلى ما يلي:

(أ) المرافق والهياكل الأساسية (٣٠٠ ٥٤١ ١٨ دولار أو ٢٠,٢ في المائة)، بسبب انخفاض تكاليف وقود المولدات عما هو مدرج في الميزانية؛ واستخدام المخزونات

المتاحة، بما في ذلك اللوازم الهندسية؛ وتنفيذ مشاريع تشييد أقل مما كان مدرجا في الميزانية، ويقابل ذلك جزئيا تشييد مبنيين في مركز الخدمات الإقليمي (المرجع نفسه، الفقرة ٧٧)؛

(ب) النقل البري (٤٠٠ ٦٢٦ ٣ دولار أو ٢١,٨ في المائة)، بسبب انخفاض تكاليف الوقود عما كان مدرجا في الميزانية؛ وانخفاض استخدام أسطول المركبات نتيجة للقيود المفروضة على التنقل؛ وشراء ٢٠، بدلا من ٣٠، حافلة متوسطة الحجم، وهو ما يعزى إلى زيادة توافر مرافق الإقامة داخل معسكرات العملية وانخفاض الطلب على خدمات النقل المكوكية (المرجع نفسه، الفقرة ٧٨)؛

(ج) النقل الجوي (٢٠٠ ٠٩٤ ٤٧ دولار أو ٣٧,٤ في المائة)، فيما يتعلق أساسا بما يلي: '١' انخفاض تكاليف عقود استئجار الطائرات ذات الأجنحة الدوارة، بسبب عدم نشر أربع طائرات عمودية عسكرية متعددة الأغراض وتأخر نشر طائرات عمودية مدنية؛ '٢' الطائرات الثابتة الجناحين، بسبب إعادة أربع طائرات منها إلى أوطانها قبل الموعد المحدد؛ '٣' الوقود والزيوت ومواد التشحيم، بسبب عدم النشر وتأخر النشر اللذين سبق ذكرهما، وانخفاض تكلفة وقود الطيران، وكذلك خفض عدد الرحلات الجوية اليومية بين الفاشر والخرطوم من ثلاث رحلات إلى رحلة واحدة (المرجع نفسه، الفقرتان ٧٩ و ٨٠)؛

(د) الاتصالات (٧٠٠ ٨٠٨ ٨ دولار أو ٣٤,٤ في المائة)، ولا سيما فيما يتعلق بما يلي: '١' تأجيل اقتناء نظم ساتلية إلى الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦؛ '٢' انخفاض الاحتياجات لخدمات الاتصالات التجارية، بسبب وقف الخطوط المستأجرة وتأجيل العقد مع مقدم خدمات الإنترنت الجديد وتأخير تنفيذ أعمال تحسين النطاق الترددي الساتلي في القطاعات إلى الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦؛ '٣' انخفاض الإنفاق على الخدمات الإعلامية، في انتظار صدور ترخيص لخدمات البث الإذاعي من جانب البلد المضيف، والتأخر في تنفيذ عقود خدمات الطباعة والنشر للمواد الإعلامية، بسبب الشواغل الأمنية (المرجع نفسه، الفقرة ٨٢)؛

(هـ) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٤٠٤٩ ٠٠٠ دولار أو ١١,٥ في المائة)، ويعزى ذلك إلى انخفاض الرسوم المصرفية لأنه جرى توحيد العمليات المصرفية نتيجة لتنفيذ نظام أوموجا؛ ويقابل ذلك إدراج مدفوعات لفرادى متعاقدين وطنيين كانت ترد أصلا في إطار بنود الميزانية المتعلقة بالمرافق والهياكل الأساسية والنقل البري والنقل الجوي (المرجع نفسه، الفقرة ٨٤).

٩ - ويعزى انخفاض الاحتياجات في إطار بند التكاليف التشغيلية الذي يقابله جزئيا ارتفاع الاحتياجات في إطار بند السفر في مهام رسمية (٧٠٠ ٥٢١ ١ دولار أو ٢٩,٧

في المائة) إلى زيادة تواتر السفر لإجراء مشاورات سياسية ولأغراض دعم البعثة، بما في ذلك ما يتعلق منها برحلات التناوب والزيارات السابقة للنشر إلى البلدان المساهمة بقوات، وكذلك لأغراض تنفيذ نظام أوموجا، ويقابل ذلك جزئياً انخفاض نفقات السفر المتصل بالتدريب، حيث أنجزت أنشطة التدريب باستخدام أساليب التعلم الإلكتروني ونظمت داخل البعثة بدلاً من خارجها، حسبما كان مقرراً في الأصل، واقتصرت على الأفراد المتوقع أن يستمروا في الخدمة ضمن الملاك الوظيفي للعملية (المرجع نفسه، الفقرة ٧٦).

١٠ - أما تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن المعلومات المقدمة في تقرير الأداء عن كل وجه من أوجه الإنفاق، فتد في الموضوع المناسب ضمن المناقشة التي تتناول تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للعملية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/730).

ثالثاً - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

١١ - أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع المبالغ التي قسمت كأئصبة مقررّة على الدول الأعضاء فيما يتعلق بالعملية المختلطة منذ إنشائها وصل إلى ١٣ ١٣٣ ١٩٨ ٠٠٠ دولار؛ وبلغت المدفوعات المقبوضة ١٢ ٦٦٦ ٢٥٥ ٠٠٠ دولار، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدّد قدره ٤٦٦ ٩٤٢ ٠٠٠ دولار. وفي التاريخ نفسه، بلغت الموارد النقدية المتاحة للعملية المختلطة ما قدره ٢٩٥ ٥١٩ ٠٠٠ دولار. وبعد أن أخذ في الاعتبار احتياطي نقدي تشغيلي لمدة ثلاثة أشهر قدره ١٧٩ ١٨٨ ٠٠٠ دولار، أتاح رصيد النقدية المتبقي السداد للبلدان المساهمة بقوات في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٦. وأفيدت اللجنة كذلك بأن الرصيد غير المسدّد المتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات يبلغ ٤٨ ٤٤٧ ٠٠٠ دولار.

١٢ - وجرى منذ إنشاء البعثة، وحتى ١ آذار/مارس ٢٠١٦، سداد مبلغ قدره ٦ ٥٧٦ ٠٠٠ دولار فيما يتعلق بعدد ١٥١ مطالبة من مطالبات الوفاة والعجز. وأفيدت اللجنة الاستشارية بأن هناك ثنائي مطالبات لم تسوّ بعد. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تسوى سريعاً جميع المطالبات المتبقية.

١٣ - وزوّدت اللجنة الاستشارية بجدول يبين النفقات الجارية والمتوقعة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، بما في ذلك أسباب الفروق. ووصلت المبالغ المنفقة حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦ ما قدره ٨٦٥ ٣٥٨ ٤٠٠ دولار من قيمة الاعتماد البالغ ١٦٤ ٧٠٠ ١٠٢ ١٠٢ دولار، مما سيؤدي إلى بلوغ معدل استخدام متوقع قدره ٩٨,٥ في المائة من مخصصات الميزانية.

١٤ - وفيما يتعلق بشغل الوظائف العسكرية والمدنية الثابتة والمؤقتة في العملية المختلطة، زُوِّدت اللجنة الاستشارية بالمعلومات التالية عن الفترة حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦:

الفئة	الوظائف المأذون بها ^(أ)	الوظائف المشغولة	معدل الشغور (بالنسبة المئوية)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	١٤٧	١٤٢	٣,٤
أفراد الوحدات العسكرية	١٥ ٦٩٨	١٤ ٣٨٢	٨,٤
شرطة الأمم المتحدة	١ ٥٨٣	١ ١٢٤	٢٩,٠
أفراد وحدات الشرطة المشكلة	١ ٨٢٠	١ ٨٠٥	٠,٨
الموظفون المدنيون			
الموظفون الدوليون	٩٢٩	٧٣٥	٢٠,٩
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	٢١٣	١٥٤	٢٧,٧
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	١ ٩٩٣	١ ٩٤٢	٢,٦
المساعدة المؤقتة العامة			
الموظفون الدوليون	١٩	١٦	١٥,٨
الموظفون الوطنيون	٨٠	٧٧	٣,٨
متطوعو الأمم المتحدة	١٦٧	١٥٨	٥,٤
الأفراد المقدمون من الحكومات	٦	٦	-

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

تبسيط العنصرين العسكري والمدني وعنصر الشرطة

١٥ - أوضح الأمين العام أن المرحلة الأولى من عملية تبسيط العنصر المدني قد أُنجزت خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، وتشمل إلغاء ٧٨٤ وظيفة ثابتة ومؤقتة (٢٠٧ وظائف دولية و ٢٥٧ وطنية وطنية و ٣٢٠ من وظائف متطوعي الأمم المتحدة). وإضافة إلى ذلك، أشار الأمين العام إلى أن الميزانية المنقحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ تعكس أيضا تقليص عدد الأفراد النظاميين، حسبما أذن به مجلس الأمن في قراره ٢١٧٣ (٢٠١٤)، الذي خفض فيه المجلس العنصر العسكري في العملية المختلطة من ١٦ ٢٠٠ فرد إلى قوام حده الأقصى ١٥ ٨٤٥ من الأفراد العسكريين (١٤٧ مراقبا عسكريا، و ١٥ ٢٧٥ من أفراد الوحدات العسكرية، و ٤٢٣ من ضباط الأركان وضباط الاتصال)، وعنصر الشرطة من ٢ ٣١٠ من ضباط شرطة الأمم المتحدة إلى قوام حده الأقصى ١ ٥٨٣ فردا، ووضع حدا أقصى لقوام وحدات الشرطة المشكلة يبلغ ٢ ٣٨٠ فردا. وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية، وهي الأخيرة، من عملية

التبسيط، التي أُجريت خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، قامت الجمعية العامة، في قرارها ٢٦١/٦٩ بء، بإلغاء ٤٨٨ وظيفة (١٠ وظائف دولية، و ٤٧٦ وظيفة وطنية، ووظيفتان من وظائف متطوعي الأمم المتحدة) (A/70/583، الفقرات ٢١-٢٣).

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

ألف - الولاية والنتائج المقررة

١٦ - أنشأ مجلس الأمن ولاية العملية المختلطة في قراره ١٧٦٩ (٢٠٠٧). وأذن المجلس بأحدث تمديد للولاية في قراره ٢٢٢٨ (٢٠١٥) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

١٧ - ويقدم الأمين العام، في الفقرات من ٧ إلى ١٤ من تقريره عن الميزانية المقترحة، استعراضاً مفصلاً لافتراضات التخطيط للعملية المختلطة. وخلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، ستواصل العملية المختلطة دعم الأطراف في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وكذلك تزويد كل من لجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان بالدعم في تخطيط وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين. كما ستواصل العملية المختلطة تقديم المشورة بشأن الإجراءات التقنية المتعلقة بالألغام والتنسيق والقدرة التشغيلية (انظر الفقرتين ٥٥ و ٥٦ أدناه). وإضافة إلى ذلك، سيتواصل أيضاً التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري في السودان (انظر الفقرات ٢٢-٢٥، و ٣٨). ويذكر الأمين العام كذلك أن العملية المختلطة ستواصل الحوار مع الحكومة لدعم تفعيل آليات العدالة الانتقالية المنصوص عليها في وثيقة الدوحة، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال.

١٨ - وفضلاً عن ذلك، ستواصل العملية المختلطة عملها بشأن الاستراتيجية المنقحة لحماية المدنيين وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما فيها العنف الجنسي والجسدي. ويشير الأمين العام إلى أن العملية المختلطة ستعمل على بناء قدرات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مجال حقوق الإنسان وتيسير عمل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان، بما في ذلك دارفور؛ والمكلف بولاية من قبل الاتحاد الأفريقي المعني بحقوق الإنسان في السودان). وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة الاستشارية، رداً على

استفسارها، بأن تكاليف زيارات المكلفين بولايات تمولها كليا مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتيسر العملية المختلطة زياراتهم عن طريق توفير الدعم الفني والتقني واللوجستي، بما يشمل النقل الجوي باستخدام طائرات العملية المختلطة من الخرطوم إلى الفاشر وداخل دارفور، والنقل البري باستخدام مركبات تابعة للعملية المختلطة، فضلا عن قيام الأفراد النظاميين التابعين للعملية المختلطة بتوفير الحراسة الأمنية، وتقديم الدعم الإداري، بوسائل منها ترتيبات النقل من المطار والفنادق وإليها. وتستوعب العملية المختلطة التكاليف المرتبطة بتوفير هذا الدعم المقدم إلى المكلفين بولايات.

١٩ - وتقدم الفقرات من ١٥ إلى ٢١ من تقرير الأمين العام لمحة عامة عن مبادرات دعم البعثة في العملية المختلطة. ويشير الأمين العام إلى أنه، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٠٧/٦٩، لا تشمل الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ الاحتياجات من الموارد الخاصة بمركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، لأن هذه الموارد ستُقيّد من الآن فصاعدا على حساب البعثات التي يدعمها المركز. وفيما يتعلق بالموظفين المدنيين، يقترح إلغاء ٦٥ وظيفة ثابتة ومؤقتة، وإعادة تصنيف ست وظائف من الرتبة ف-٢ إلى وظائف من فئة الخدمة الميدانية، وتحويل تسع وظائف من فئة الخدمة الميدانية إلى وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة (انظر الفقرتين ٢٩ و ٣٦ أدناه). وفيما يتعلق بالدعم التشغيلي الذي تقدمه البعثة، يذكر الأمين العام أن العملية المختلطة ستواصل الاعتماد بشدة على العمليات الجوية من أجل توفير النقل للموظفين واللوجستيات في جميع أنحاء دارفور، وهو ما تفرضه رداءة الهياكل الأساسية للطرق، ووعورة المناطق وعدم استقرار البيئة الأمنية. وكذلك، في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ستستخدم العملية المختلطة النظم الحالية لدعم الموارد المركزية نطاق المنظمة، مثل حزمة برامجيات الدعم الميداني ونظام أوموجا، والاستفادة من خدمات تكنولوجيا المعلومات المتاحة عن طريق مركز الأمم المتحدة العالمي للخدمات. وإضافة إلى ذلك، ستقوم العملية المختلطة ببحث تنفيذ المرحلة الأولى لنظام ساتلي فعال من حيث التكلفة وعالي السرعة يجري اختباره في بعض البعثات في منطقة شرق أفريقيا (انظر الفقرتين ٥١ و ٥٢ أدناه).

٢٠ - وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى ملاحظات مجلس مراجعي الحسابات بشأن تنفيذ المشروع التجريبي لمرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية الساتلية ذات النطاق العريض العالية

السرعة، التي يشار إليها أيضا باسم شبكات "O3b"^(١) أو "الثلاثة بلايين الآخرين" في تقريره عن تسيير شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة (A/70/581)، الفقرتان ٥٩ و ٦٠). وستقدم اللجنة تعليقاتها بشأن شبكات "O3b" في سياق تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/70/742).

٢١ - وتقدم الفقرات من ٢٢ إلى ٢٦ من تقرير الأمين العام تفاصيل تتعلق بتعاون العملية المختلطة على الصعيد الإقليمي، من خلال مركز التحليل المشترك للبعثة والممثل الخاص المشترك، الذي سيواصل إجراء اتصالات، بما في ذلك عقد اجتماعات منتظمة، مع رؤساء البعثات الأخرى في المنطقة بشأن مسائل تتصل، على سبيل المثال، بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، بحسب التكليف الذي أصدره مجلس الأمن في قراره ٢٠٢٤ (٢٠١١). ويشير الأمين العام إلى أن التعاون الوثيق مع المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف سيتواصل أيضا (انظر الفقرة ٥٩ أدناه). وفضلا عن ذلك، سيستمر التعاون الوثيق مع الجهات المعنية على الصعيد الدولي، بما يشمل أعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والمبعوثين الخاصين للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والاتحاد الأوروبي، وجهات رئيسية أخرى من أصحاب المصلحة يوجد مقرها في أديس أبابا، وذلك لتيسير تقديم الدعم والمساهمات للعمليات التي تضطلع بها العملية المختلطة ولعملية السلام في دارفور، ومع الآلية المشتركة للدعم والتنسيق في أديس أبابا لمواصلة إسداء المشورة وتقديم الدعم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل المتصلة بعمليات العملية المختلطة.

٢٢ - ويرد بيان شراكات العملية المختلطة وتنسيقها مع الفريق القطري بالتفصيل في الفقرات من ٢٧ إلى ٣٩ من تقرير الأمين العام. ويشير الأمين العام إلى أنه، عملاً بقراري مجلس الأمن ٢١٧٣ (٢٠١٤) و ٢٢٢٨ (٢٠١٥)، قد بدأت العملية المختلطة والفريق القطري في إعداد خطة تنفيذية للنقل التدريجي والمرحلي لبعض المهام إلى الفريق القطري وأكملوا المرحلة الأولى من هذه العملية. كما يذكر الأمين العام أن الأنشطة المتعلقة بالدعوة وبناء القدرات للحكومة فيما يتصل بمنع ومواجهة العنف الجنسي والجنساني وتعميم مراعاة المنظور الجنساني قد أوقفتها البعثة بالتدريج وفقا للاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة في عام ٢٠١٤، وسيتولّى أمرها صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة

(١) مؤسسة "O3b" هي جهة تجارية تقدم خدمات ساتلية ذات نطاق عريض وسرعة عالية تستهدف توفير الاتصالات لصالح "الثلاثة بلايين الآخرين" من الأشخاص الذين لديهم اتصال محدود أو معدوم إلى النطاق العريض لأسباب تتعلق بالجغرافيا أو عدم الاستقرار السياسي أو الاقتصاد.

للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وستشمل الأنشطة التي يضطلع بها الصندوق في المستقبل ما يتصل بالتنسيق لحملة مدتها ١٦ يوما من النشاط ضد العنف الجنساني؛ ودعم المراكز النسائية في مخيمات المشردين داخليا؛ وشبكات حماية المرأة من خلال بناء القدرات على الوقاية والتصدي للعنف الجنسي والجنساني؛ وتنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل وحلقات دراسية بشأن الوقاية والتصدي تستهدف الجهات الفاعلة في قطاع الأمن؛ والاضطلاع ببعثات تقييم، بالاشتراك مع منظمات الأمم المتحدة وسائر الشركاء، من أجل تحديد الثغرات وتقديم توصيات؛ وتوفير الدعم التقني للجنة الحكومية المعنية بمكافحة العنف ضد النساء والأطفال؛ والدعوة إلى تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة. وستواصل العملية المختلطة عقد اجتماعاتها التنسيقية الشهرية مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق السكان لزيادة كفاءة وفعالية العمليات ومنع ازدواجية الجهود. غير أن الأمين العام يشير إلى أن مكتب هيئة الأمم المتحدة في دارفور قد أغلق، وذلك نظرا لنقص التمويل والموظفين.

٢٣ - وتعتزم العملية المختلطة مواصلة الاتصال والتنسيق الوثيقين مع فريق الأمم المتحدة القطري في مجالات أخرى، وستواصل، في حملة أمور، القيام بدور الرئيس المشارك وتولي مهام الأمانة في مجموعة الحماية المشتركة؛ وتضطلع بدور رئيسي في أعمال التنسيق وتقديم المشورة ومهام الأمانة لمجموعة الحماية المشتركة القطاعية؛ وتشارك في الأفرقة العاملة لمجموعة الحماية على مستوى الولايات والمستويات القطاعية، وفي الفريقين العاملين المعنيين بالعودة وإعادة الإدماج، وكذلك في اجتماعات مجموعة التنسيق على مستوى الولايات والمستويات القطاعية. كما ستعمل العملية المختلطة على نحو وثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن مننديات التنسيق الميداني المدني - العسكري على مستوى الولايات والمستويات القطاعية.

٢٤ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن نقل الأنشطة الجنسانية، الذي ترد مناقشته أعلاه، قد استُهل ولكن، بسبب القيود على الموارد والقدرات، لم يتمكن فريق الأمم المتحدة القطري من تولي المسؤولية الكاملة فيما يتعلق بهذه الأنشطة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الوحدة الاستشارية للشؤون الجنسانية وقسم الاتصالات والإعلام يواصلان، من ثم، تقديم الدعم لعدد من الأنشطة، بما في ذلك ما يتصل بتعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل العملية المختلطة، والمسائل الجنسانية في سياق حقوق الإنسان، والعنف الجنسي المتصل بالزاع والعنف الجنسي والجنساني، فضلا عن الأنشطة المتصلة باليوم العالمي المفتوح بشأن المرأة والسلام والأمن، واليوم الدولي للمرأة، وحملة ١٦ يوما من النشاط ضد العنف الجنسي

والجنساني. وأبلغت اللجنة بأن العملية المختلطة تواصل الدعوة لدى فريق الأمم المتحدة القطري بشأن الطرائق المتوخاة، بما في ذلك التمويل، لنقل الأنشطة المتصلة بالشؤون الجنسانية إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

٢٥ - وتثق اللجنة الاستشارية في أنه، إذا سمحت الظروف على أرض الواقع بذلك، ستكفل العملية المختلطة على نحو يتسم بالكفاءة وحسن التنظيم نقل المهام، بما في ذلك المسؤوليات عن المسائل الجنسانية، إلى فريق الأمم المتحدة القطري، عملاً بقراري مجلس الأمن ٢١٧٣ (٢٠١٤) و ٢٢٢٨ (٢٠١٥)، وتتطلع إلى تلقي معلومات مُحدّثة في هذا الشأن في سياق الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

٢٦ - وفي ما يتعلق بالاستعراض الاستراتيجي لعام ٢٠١٤ المشار إليه أعلاه، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن النقاط المرجعية للعملية المختلطة في هذا الصدد قد أقرها مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وأنها تمثل أداة لرصد التقدم الذي تحرزه العملية المختلطة في تنفيذ أولوياتها الاستراتيجية، ولكنها مختلفة في ما يتعلق بالمناقشات الجارية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان بشأن وضع استراتيجية للخروج. وأبلغت اللجنة كذلك بأن المناقشات التي جرت بشأن استراتيجية الخروج قد بدأت بإنشاء فريق عامل مشترك في عام ٢٠١٥، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٧٣ (٢٠١٤)، ولكن لم يتم حتى الآن التوصل إلى موقف موحد بشأن سبل المضي قدماً إلى الأمام. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن المشاورات الثلاثية الرفيعة المستوى جارية وأن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يتعاونان مع حكومة السودان بشأن الحاجة إلى وضع إطار لتنفيذ ولاية العملية المختلطة واستراتيجيتها للخروج استناداً إلى المعايير المرجعية.

باء - الاحتياجات من الموارد

٢٧ - تبلغ الميزانية المقترحة للعملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ مبلغاً إجماليه ١٠٠ ٤٦٣ ٠٩٨ دولار، وهو ما يعكس انخفاضاً قدره ٦٠٠ ٣٧٠١ دولار، أو ٠,٣ في المائة، مقارنة بالاعتماد البالغ إجماليه ١٠٢ ١٦٤ ٧٠٠ دولار للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه باستثناء الموارد المرصودة في إطار البعثة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ والمتصلة

بمركز الخدمات الإقليمي في عنتبي (انظر أيضاً الفقرة ٣٦ أدناه)، فإن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ تمثل زيادة قدرها ٩٠٠ ٩٣٢ ٥ دولار، أو ٠,٥ في المائة^(٢).

٢٨ - وتغطي الميزانية المقترحة تكاليف نشر ١٤٧ مراقباً عسكرياً و ٦٩٨ ١٥ من أفراد الوحدات العسكرية و ٥٨٣ ١ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٨٢٠ ١ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة و ٨٦٧ موظفاً دولياً و ٢ ٢٠٥ موظفاً وطنياً و ١٦٧ من متطوعي الأمم المتحدة و ٦ أفراد مقدّمين من الحكومات و ٩٧ موظفاً مؤقتاً. وترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المطلوبة وتحليل للفروق في الفرعين الثاني والثالث من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة (A/70/730). وعلى نحو ما أُشير إليه أدناه، وابتداءً من الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، لن تمّوّل العملية المختلطة بعد الآن الوظائف الثابتة والمؤقتة المتصلة بمركز الخدمات الإقليمي في عنتبي بصفة مباشرة، بل سيموّلها المركز مباشرة، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٠٧/٦٩. وتقدم اللجنة الاستشارية تعليقاتها وتوصياتها بهذا الشأن في تقريرها عن ميزانية مركز الخدمات الإقليمي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/742/Add.17).

٢٩ - ويُعزى انخفاض احتياجات العملية المختلطة من الموارد للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ أساساً إلى ما يلي:

(أ) الموظفون الدوليون (٣٠ ٣٤٢ ٥٠٠ دولار أو ١٥,٦ في المائة)، في ما يتعلق بالاقترحات الداعية إلى إلغاء ٥٣ وظيفة دولية، وتحويل تسع وظائف دولية إلى وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة، وحذف ٤١ وظيفة دولية (١ مد-١ و ٢ ف-٥ و ٦ ف-٤ و ٨ ف-٣ و ١ ف-٢ و ٢٣ من فئة الخدمة الميدانية) تتعلق بمركز الخدمات الإقليمي، وكذلك معدل شواغر أعلى يبلغ ١٥ في المائة مقارنة بنسبة ٥ في المائة خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ (A/70/730، الفقرة ٨٨؛ والفقرة ٣٦ أدناه)؛

(ب) المرافق والبنية التحتية (١٧ ٦٧٩ ٤٠٠ دولار أو ٢٠,٧ في المائة)، ويتعلق ذلك أساساً بانخفاض الاحتياجات من الوقود والزيوت ومواد التشحيم بسبب الانخفاض المتوقع في تكاليف الوقود وكمياته نتيجة لأوجه الكفاءة المتحققة عقب تنفيذ برنامج استبدال المولدات الكهربائية الذي استغرق ثلاث سنوات؛ واقتناء عدد أقل من اللوازم الهندسية، ومواد معالجة المياه، ومعدات توزيع الوقود والمولدات الكهربائية؛ وميزنة الاحتياجات

(٢) في ما يتعلق بالفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، تبين جميع الاحتياجات من الموارد في الميزانية المقترحة لمركز الخدمات الإقليمي في عنتبي، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٠٧/٦٩ (A/70/712)، الموجز، الجدول المتعلق بالموارد البشرية، الحاشية (هـ)).

للمتعاقدين الأفراد تحت بند الخدمات واللوازم والمعدات الأخرى (المرجع نفسه، الفقرة ٩٤)؛

(ج) النقل الجوي (١٥ ٤٩٢ ٥٠٠ دولار أو ١٦ في المائة)، ويتعلق ذلك أساساً باستئجار ثلاث طائرات مروحية وطائرة واحدة ثابتة الجناحين أقل تكلفة، وكذلك تخفيض طائرتين مروحيتين؛ والوقود والزيوت ومواد التشحيم بسبب الانخفاض المتوقع في تكاليف وقود الطائرات وكمياته (المرجع نفسه، الفقرة ٩٦).

٣٠ - وتقابل التخفيضات في الاحتياجات المبينة أعلاه زيادة في الاحتياجات، تتعلق في المقام الأول بما يلي:

(أ) الوحدات العسكرية (٤٩ ٠٦٩ ٩٠٠ دولار أو ١١,٥ في المائة)، ويتعلق ذلك أساساً بتمويل ما متوسطه ٨٣٩ ١٤ من أفراد الوحدات العسكرية وتطبيق عامل تأخير نشر نسبته ٣ في المائة، مقارنةً بتمويل ما متوسطه ٦٥٧ ١٣ فرداً وتطبيق عامل تأخير نشر نسبته ١٣ في المائة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وتطبيق معدل أعلى لسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات إلى البلدان المساهمة بقوات (المرجع نفسه، الفقرة ٨٥). ويرد بيان المعلومات الموحدة المتعلقة بالتعديلات التي أجريت بسبب انعدام وجود المعدات المملوكة للوحدات أو عدم صلاحيتها بحسب البعثة في التقرير الشامل للجنة الاستشارية (A/70/742)؛

(ب) الموظفون الوطنيون (١٢ ٥٠٩ ٠٠٠ دولار أو ١٨,١ في المائة)، ويتعلق ذلك أساساً بزيادة في المرتبات والبدلات في أعقاب تنفيذ جدول المرتبات الوطنية المنقح اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، يقابلها جزئياً حذف سبع وظائف وطنية من الفئة الفنية و ٥٦ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية ذات صلة بمركز الخدمات الإقليمية، وهي الوظائف التي لم تعد تموّل من العملية المختلطة (المرجع نفسه، الفقرة ٨٩)؛

(ج) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢ ٥٥٧ ٩٠٠ دولار أو ٩,٢ في المائة)، ويتعلق ذلك أساساً بإدراج الموارد التي كانت مدرجة سابقاً في إطار العديد من فئات الإنفاق الخاصة بالمتعاقدين الأفراد لأغراض المشاريع الهندسية، ومشغل تصليح وسائل النقل، وعمليات المطارات، والأمن، ومناولة الشحنات، يقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات في تكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض في ما تقرر اقتناؤه من معدات وقطع غيار مقارنة بالفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ (المرجع نفسه، الفقرة ٩٩).

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	القوام الموافق عليه للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ ^(أ)	القوام المقترح للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	الفرق
المراقبون العسكريون	١٤٧	١٤٧	—
أفراد الوحدات العسكرية	١٥ ٦٩٨	١٥ ٦٩٨	—
شرطة الأمم المتحدة	١ ٥٨٣	١ ٥٨٣	—
أفراد وحدات الشرطة المشكلة	١ ٨٢٠	١ ٨٢٠	—
المجموع	١٩ ٢٤٨	١٩ ٢٤٨	—

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

٣١ - تبلغ الموارد المطلوبة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ ما قدره ٤٠٠ ٣٨٦ ٦٠٤ دولار، أي بزيادة قدرها ٨٠٠ ٨٦٤ ٥٢ دولار، أو ٩,٦ في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥.

٣٢ - وفي ما يتعلق بتحديد عاملي تأخير النشر للوحدات العسكرية ووحدات شرطة الأمم المتحدة، على النحو المبين في الفقرتين ٨٥ و ٨٦ من تقرير الأمين العام، أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأنه حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦:

(أ) بلغ عامل تأخير النشر للوحدات العسكرية نسبة ٨,٤ في المائة مع نشر ١٤ ٣٨٢ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية مقارنة بالمستوى المأذون به البالغ ١٥ ٦٩٨ فرداً، وأنه من المتوقع أن يشهد قوام الوحدات العسكرية زيادة طفيفة بمقدار ٤٢٥ ١٤، أي ما يعادل عامل تأخير نشر قدره ٨,١ في المائة بحلول نهاية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن العملية المختلطة تتوقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ نشر كتيبة المشاة المتبقية وقوامها ٨٠٠ فرد. وعلاوة على ذلك، من شأن تطبيق عامل تأخير نشر قدره ٣ في المائة على هذا الجدول الزمني للنشر التدريجي أن يؤدي إلى بلوغ مستوى متوسط شهري لتمويل نشر ١٤ ٨٣٩ فرداً للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، مقارنة بالأفراد البالغ عددهم ١٤ ٤٢٥ والمتوقع نشرهم بحلول نهاية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥. كما أن عامل تأخير النشر البالغ ٣ في المائة المطبق على النشر التدريجي سيعادل عامل تأخير نشر قدره ٥,٥ في المائة يطبق على القوام المأذون به؛

(ب) بلغ عامل تأخير نشر أفراد شرطة الأمم المتحدة نسبة ٢٩,٠ في المائة مع نشر ١ ١٢٤ من أفراد الشرطة مقارنة مع المستوى المأذون به البالغ ١ ٥٨٣ فرداً، مع

ارتفاع مستويات الشواغر الحالية التي تعزى أساساً إلى التأخير الحاصل في إصدار التأشيرات، وإعادة وحدة شرطة إلى الوطن، والتأخر في عملية النشر.

٣٣ - طلبت اللجنة الاستشارية معلومات كافية عن المنهجية المطبقة في ما يتعلق بحساب عوامل تأخير النشر ومعدلي الشواغر المطبقين على الوحدات العسكرية وشرطة الأمم المتحدة، ولكنها لم تحصل على هذه المعلومات. واللجنة واثقة من أن تلك المعلومات ستقدم إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.

٣٤ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	القوام الموافق عليه للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ ^(أ)	القوام المقترح للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ الفرق	
الموظفون الدوليون	٩٢٩	٨٦٧	(٦٢)
الموظفون الوطنيون ^(ب)	٢ ٢٠٦	٢ ٢٠٥	(١)
متطوعو الأمم المتحدة	١٦٧	١٦٧	-
المساعدة المؤقتة العامة	٩٩	٩٧	(٢)
الأفراد المقدمون من الحكومات	٦	٦	-
المجموع	٣ ٤٠٧	٣ ٣٤٢	(٦٥)

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

(ب) بمن فيهم الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية والموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة.

٣٥ - تبلغ الموارد المطلوبة للموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ ما قدره ٩٠٠ ٦٦٠ ٢٦٠ دولار، أي بنقصان قدره ٣٠٠ ٤٢٤ ١٧ دولار أو ٦,٣ في المائة، مقارنة بالمبلغ المرصود للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

٣٦ - ويرد بيان التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين في إطار كل مكتب في الفقرات من ٤١ إلى ٦٨ من تقرير الأمين العام، ويرد موجز لها في المرفق الأول لهذا التقرير. ويقترح الأمين العام خفضاً صافياً قدره ٦٥ وظيفة، يشمل إلغاء ٥٣ وظيفة دولية، وتحويل تسع وظائف دولية إلى وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة، وكذلك حذف ٤١ وظيفة دولية و ٥٦ وظيفة من فئة الخدمات العامة و ٧ وظائف وطنية من الفئة الفنية، وهي وظائف ذات

صلة بمركز الخدمات الإقليمي ولن تموّلها العملية المختلطة بعد الآن، بل سيموّلها المركز مباشرة، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٠٧/٦٩ (انظر A/70/712).

٣٧ - ويشير الأمين العام إلى أنه، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢١٧٣ (٢٠١٤)، ألغي فريق دعم الوساطة المشترك في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ وجرى تقليص وجوده إلى الحد الأدنى في أديس أبابا. وفي هذا الصدد، يُقترح إلغاء وظيفة كبير الوسطاء المشترك برتبة وكيل للأمين العام، واستيعاب المهام ضمن المسؤوليات التي يضطلع بها الممثل الخاص المشترك (A/70/730، الفقرة ٤٧). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قد دعا إلى بذل جهود الوساطة من أجل دارفور والمنطقتين برعاية الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي بشكل متزامن. وستُنهي الآن وظيفة كبير الوسطاء المشترك وفقاً لهذا القرار. وعلاوة على ذلك، ووفقاً للأولوية الاستراتيجية المتمثلة في دعم عملية السلام، ستواصل العملية المختلطة دعم جهود الوساطة التي يقودها الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، بالتنسيق مع المبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان، وذلك أساساً عن طريق الممثل الخاص المشترك ونائب الممثل الخاص المشترك للأمين العام (للشؤون السياسية) وشعبة الشؤون السياسية.

٣٨ - ويقترح الأمين العام أيضاً إلغاء وظيفتين برتبة ف-٤ (وظيفة واحدة لموظف سجون، ووظيفة واحدة لموظف شؤون قضائية) في القسم الاستشاري لسيادة القانون والنظام القضائي والسجون، مما سيسفر عن ملاك تكميلي قوامه ٢٢ وظيفة في ذلك القسم. ووفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٢٨ (٢٠١٥)، بدأت العملية المختلطة في نقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك تسليم المهام المتعلقة بإمكانية اللجوء إلى القضاء، والمساعدة القانونية، وتنسيق أنشطة الجهات الفاعلة الوطنية في مجال العدالة الجنائية، وإدارة البيانات في السجون.

الوظائف الشاغرة لمدة سنتين أو أكثر

٣٩ - عند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بجدول يبيّن أن ٣١ وظيفة ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر؛ ظلت ١٢ وظيفة منها شاغرة لمدة ثلاث سنوات أو أكثر (المرفق الثاني)، بما فيها وظيفة واحدة لموظف معاون لشؤون المطالبات برتبة ف-٢، تم شغلها مؤخراً. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أن ٢٧ وظيفة كانت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر، عندما حان وقت نظرها في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ (A/69/839/Add.6، الفقرة ٣٩).

٤٠ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن وظيفة برتبة ف-٣ لموظف إعلام ظلت شاغرة لمدة ٧٤ شهراً، أي لأكثر من ست سنوات. وأبلغت اللجنة بأن المديرين المسؤولين عن التعيين اختاروا عدة مرشحين لشغل الوظيفة. بمرشحين حصلوا على موافقة هيئة الاستعراض المركزية في الميدان. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الوظيفة لم تملأ بسبب تأخر حكومة البلد المضيف في إصدار تأشيرات أو رفضها إصدارها، وكذلك بسبب رفض مرشحين العروض التي قدمت لهم. وتدرك اللجنة أن الحالة في منطقة العمليات، بما في ذلك الصعوبات المصادفة في الحصول على التأشيرات، كانت هي العامل الرئيسي الذي أسهم في كون بعض الوظائف ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر.

٤١ - تشير اللجنة الاستشارية إلى قرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٩ وإلى توصيتها بأن الوظائف التي ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر ينبغي إما اقتراح استبقائها مع إعادة تبرير ذلك بالكامل أو اقتراح إلغائها. وتلاحظ اللجنة أن الأمين العام لم يُعد، في سياق الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، تبرير الوظائف التي ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر. وبناء عليه، وتحسباً لأي تأخير في إصدار التأشيرات و/أو التحديات التشغيلية الأخرى، توصي اللجنة بإلغاء ١٢ وظيفة ظلت شاغرة لمدة ثلاث سنوات أو أكثر في العملية المختلطة، وهي: وظيفة واحدة برتبة ف-٥ لكبير موظفي شؤون التخطيط (شاغرة لمدة ٣٦ شهراً)؛ ووظيفة واحدة برتبة ف-٥ لكبير مستشاري شؤون حماية المرأة (٤٠ شهراً)؛ ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ لضابط أمن (٥٧ شهراً)؛ ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ لموظف مراسم (٣٩ شهراً)؛ ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ لمنتج إذاعي (٣٩ شهراً)؛ ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ لموظف للشؤون السياسية (٤٦ شهراً)؛ ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ لموظف إعلام (٧٤ شهراً)؛ ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ لموظف لشؤون الصحة والسلامة (٤٣ شهراً)؛ ووظيفة واحدة برتبة ف-٢ لضابط أمن معاون (٤٧ شهراً)؛ ووظيفتان من الرتبة ف-٢ لضابط أمن معاون (٣٩ شهراً)؛ وموظف وطني من الفئة الفنية لموظف للشؤون المدنية (٣٩ شهراً) (انظر أيضاً المرفق الثاني). وينبغي أن تُعدل أي تكاليف ذات صلة غير متعلقة بالوظائف تبعاً لذلك.

٤٢ - ورهنًا بالتوصية الواردة في الفقرة ٤١ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على التغييرات في ملاك الموظفين والموارد المطلوبة للموظفين المدنيين.

٣ - التكاليف التشغيلية (بدولارات الولايات المتحدة)

مخصصات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ الفرق		
٢٧٢ ٥٥٧ ٩٠٠	٢٣٣ ٤١٥ ٨٠٠	(٣٩ ١٤٢ ١٠٠)

٤٣ - تبلغ الموارد المطلوبة للاحتياجات التشغيلية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ ما قدره ٢٣٣ ٤١٥ ٨٠٠ دولار، بنقصان قدره ٣٩ ١٤٢ ١٠٠ دولار، أو ١٤,٤ في المائة، مقارنة بالبلغ المخصص للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥. ويعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى التخفيضات تحت بنود المرافق والبنية التحتية، والنقل الجوي، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، تقابله زيادة في الاحتياجات تحت بندي النقل البري، واللوازم والمعدات الأخرى.

السفر في مهام رسمية

٤٤ - تشمل الموارد المقترحة تحت بند السفر في مهام رسمية البالغة ٦٥٦ ٠٠٠ دولار مبلغاً قدره ١ ٧٦٦ ٠٠٠ دولار للسفر المتصل بالتدريب، على النحو المبين في الفقرات من ٧٤ إلى ٧٧ من تقرير الميزانية. بيد أن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن تقرير الأمين العام لا يشمل أوصاف أو مبررات الموارد المطلوبة للسفر لأغراض أخرى غير التدريب، والتي تبرّر المبلغ المتبقي وقدره ٢ ٨٩٠ ٠٠٠ دولار.

٤٥ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاحتياجات المقترحة للسفر في مهام أخرى غير التدريب تشمل موارد لأغراض منها على سبيل المثال السفر إلى نيويورك لعرض الميزانية السنوية للعملية المختلطة على اللجنة الاستشارية؛ وسفر موظفين لحضور حلقات عمل ومؤتمرات مختلفة كالمؤتمر السنوي للمستشارين للشؤون الجنسانية، والمؤتمر السنوي للرابطة الدولية للمؤسسات الإصلاحية والسجون، ومؤتمر التنسيق بين الموظفين المعنيين بحصص الإعاشة بشأن عمليات حصص الإعاشة، والمنتدى الدولي السنوي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمؤتمر السنوي للتنسيق بين الموظفين المعنيين بالوقود. وأبلغت اللجنة كذلك، عند الاستفسار، بأن البعثات الميدانية قد أُخبرت بأن الدرجة المعيارية في السفر لأغراض التعلم والتطوير الوظيفي هي الدرجة الاقتصادية، وأن هذا يشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة، بما فيها حلقات العمل التي تتطلب الحضور الشخصي والحلقات الدراسية السنوية والمؤتمرات وحلقات العمل الفنية، على النحو المنصوص عليه في الأمرين

الإداريين المتعلقين بهذا الموضوع^(٣). وأبلغت اللجنة كذلك بأن احتياجات السفر قد صيغت مع مراعاة حذف ١٠٤ وظائف في ما يتصل بمركز الخدمات الإقليمي من ميزانية العملية المختلطة وإلغاء ٦٥ وظيفة ثابتة ومؤقتة من وظائف العملية المختلطة، غير أن الاحتياجات من السفر في مهام رسمية لم تكن مرهونة كلياً بعدد الوظائف الثابتة والمؤقتة.

٤٦ - وفي مسألة ذات صلة بذلك، وفي ما يتعلق بامتنال العملية المختلطة لسياسة الشراء المسبق بمدة ١٦ يوماً المعمول بها في المنظمة، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أنه بالنسبة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، كانت ٣٨,٥ في المائة فقط من ترتيبات السفر هي التي تمت وفقاً لهذه السياسة حيث اشترت مسبقاً. وتعتزم اللجنة الاستشارية تقديم مزيد من التعليقات بشأن هذا الموضوع في سياق تقريرها عن النتائج التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/803). وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تمثل العملية المختلطة لسياسة الشراء المسبق بمدة ١٦ يوماً المعمول بها في المنظمة.

٤٧ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قد أقرت، في قرارها ٢٥٤/٦٧ ألف، عدداً من توصياتها بشأن زيادة تواتر استخدام التداول بالفيديو أو التداول بالهاتف أو البث عبر الإنترنت. وعلاوة على ذلك، وفي ما يتعلق بالسفر لحضور حلقات العمل والمؤتمرات، بما في ذلك تلك المذكورة أعلاه، تؤكد اللجنة أنه ينبغي الحرص على كفالة شراء تذاكر درجة السفر المناسبة. لذلك، توصي اللجنة بإجراء تخفيض عام للموارد المقترحة تحت بند السفر في مهام رسمية قدره ٦٠٠ ٤٥٥ دولار، أو ١٠ في المائة بالنسبة للعملية المختلطة.

٤٨ - وفي ما يتعلق بتكاليف سفر أفرقة الخبراء المخصصة للتوظيف من قائمة المرشحين المقبولين لشغل وظائف ذات صلة بالميدان، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن تلك التكاليف تُحتسب على ميزانية كل بعثة من البعثات (انظر أيضاً A/69/839، الفقرة ٦٤). وقد أيدت الجمعية العامة، في قرارها ٣٠٧/٦٩، توصية اللجنة بأن تتضمن تقارير الاستعراض في المستقبل عن عمليات حفظ السلام معلومات كاملة عن عمل أفرقة الخبراء هذه. ومع ذلك، تلاحظ اللجنة أن هذه المعلومات لم تُدرج في التقرير الأخير. وبالنظر إلى استمرار عدم وجود هذه المعلومات، فإن اللجنة غير مقتنعة بأن الأفرقة تحتاج إلى الزيادة المقترحة في مستوى الموارد المطلوبة. ونتيجة لذلك، توصي اللجنة الاستشارية بإجراء تخفيض

(٣) الأمر الإداري ST/AI/2013/3 المتعلق بالسفر في مهام رسمية، ونشرة الأمين العام ST/SGB/2009/9 المتعلقة بسياسة التعلم والتطوير الوظيفي.

قدره ١٠٠ ٠٠٠ دولار في تكاليف السفر ذات الصلة المخصصة للعملية المختلطة حتى لا تتجاوز التكاليف الإجمالية لأفرقة الخبراء المستويات الفعلية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥.

النقل البري

٤٩ - تبلغ الموارد المطلوبة للنقل البري ما قدره ١١ ٧٥٣ ٠٠٠ دولار، أي بزيادة قدرها ٤٨١ ١٠٠ دولار، أو ٤,٣ في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. ويشير الأمين العام إلى أن الزيادة في الاحتياجات تعزى أساساً إلى زيادة المخصصات المرصودة للوقود والزيوت ومواد التشحيم، نظراً للزيادة في الحجم المتوقع للاحتياجات من الوقود البالغة ٦,٢ ملايين لتر مقارنة بـ ٥,١ ملايين لتر في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ (A/70/730، الفقرة ٩٥). وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن العملية المختلطة، بالمقارنة مع غيرها، كانت قد استهلكت ٣,١ ملايين لتر من الوقود بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وتلاحظ اللجنة أن العملية المختلطة تتوقع أن يبلغ ما تحوزه من مركبات ٢ ١٤٦ مركبة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ (المرجع نفسه، الفقرة ٤٢، و ٤-١)، وتشير إلى أن ما تحوزه العملية المختلطة من المركبات قد خُفض بشكل مطرد من ٥٢٢ ٤ مركبة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، إلى عدد يتوقع أن يبلغ ١ ٩٦١ مركبة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/69/839/Add.6، الفقرة ٤٩).

٥٠ - تشير اللجنة الاستشارية إلى تعليقاتها السابقة بشأن خفض أسطول المركبات واستهلاك الوقود المتصل بذلك وتأسف لأنه، في ما يتعلق بالميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، لم تقدّم أي معلومات لتبرير الحاجة إلى زيادة الموارد المخصصة للوقود مقارنة بالفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. لذلك، توصي اللجنة بأن تظل الموارد المخصصة للوقود والزيوت ومواد التشحيم تحت بند النقل البري دون تغيير، عند مستويات الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، أي بمبلغ ٧ ٥٣٦ ٧٠٠ دولار.

الاتصالات

٥١ - يشير الأمين العام إلى أنه نظراً لعدم توافر مقدّمين محليين للخدمات يمكن الاعتماد عليهم لتلبية احتياجات العملية المختلطة لنطاق التردد العريض عن طريق وصلات الألياف البصرية، فسيكون على العملية أن تتقصى إمكانية تنفيذ المرحلة الأولى من نظام يستند إلى الاتصالات عبر الأقمار الصناعية ويتسم بانخفاض كموه وفعاليتيه مقارنة بتكلفته، وتجري

تجربته حالياً في بعض البعثات الموجودة في منطقة شرق أفريقيا (A/70/730)، الفقرة ١٩، والفقرة ١٩ أعلاه).

٥٢ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن التكاليف المخصصة لاستخدام نظام ساتلي يتسم بانخفاض كمونه قد أُدرجت تحت بند الاتصالات (٣٦٠ ٤٦٤ ١ دولار) وتحت بند تكنولوجيا المعلومات (٧٠٠ ٤٠١ دولار). وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه في حين لا توجد حالياً ترتيبات لتقاسم التكاليف، فإن المنسق الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عنيتي سيبحث إمكانية إبرام ترتيبات من هذا القبيل بغية الاستفادة من وفورات الحجم. وتطلع اللجنة الاستشارية إلى تلقي آخر ما يستجد من معلومات بشأن استخدام نظام ساتلي يتسم بانخفاض كمونه وترتيبات تقاسم التكاليف في المستقبل مع مركز الخدمات الإقليمية في عنيتي، في سياق الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وستقدم اللجنة الاستشارية تعليقاتها بشأن هذا الموضوع في سياق تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/70/742).

اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

٥٣ - تتضمن الموارد المقترحة تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى زيادة في الاحتياجات بمبلغ قدره ٩٠٠ ٥٥٧ ٢ دولار للمتعاقدين الأفراد لأغراض المشاريع الهندسية، ومشغل تصليح وسائل النقل، وعمليات المطارات، والأمن، ومناولة الشحنات التي كانت مبيّنة سابقاً ضمن عدة فئات إنفاق. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن بند الخدمات الأخرى يشمل، بالنسبة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، عدداً من بنود الميزانية التي تشمل المتعاقدين الأفراد بمبلغ قدره ٢٠٠ ١٢٢ ٥ دولار. وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه لم يرصد أي مبلغ في الميزانية للمتعاقدين الأفراد تحت بند الخدمات الأخرى في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وبدلاً من ذلك، رُصد مبلغ للمتعاقدين الأفراد خلال تلك الفترة تحت بنود مختلفة بمبلغ إجمالي قدره ١٠٠ ٧٣٦ ١ دولار. وعلاوة على ذلك، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن هناك زيادة في الاحتياجات قدرها ١٠٠ ٣٨٦ ٣ دولار للمتعاقدين الأفراد في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، مقارنة مع الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، على النحو المفصل أدناه:

توزيع بند "الخدمات الأخرى"

الاعتماد المخصص للفترة	الميزانية المقترحة للفترة	الفرق
٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	
صفر	٥ ١٢٢ ٢٠٠	٥ ١٢٢ ٢٠٠
المتعاقدون الأفراد		

الاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	الفرق	
٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	مشاريع لتحقيق الاستقرار في المجتمع
٨٠٦ ٤٠٠	١ ٠٠١ ٠٠٠	١٩٤ ٦٠٠	خدمات أخرى
٢ ٨٠٦ ٤٠٠	٨ ٦٢٣ ٢٠٠	٥ ٨١٦ ٨٠٠	المجموع

توزيع احتياجات المتعاقدين الأفراد

بند الميزانية الذي أدرجت تحته موارد لاحتياجات المتعاقدين الأفراد	الاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	الفرق
خدمات أخرى	صفر	٥ ١٢٢ ٢٠٠	٥ ١٢٢ ٢٠٠
الخدمات الأمنية	٥١٤ ٥٠٠	صفر	(٥١٤ ٥٠٠)
الخدمات المعمارية وخدمات الهدم	٧٣٦ ٥٠٠	صفر	(٧٣٦ ٥٠٠)
التصليح والصيانة	٢٧٠ ١٠٠	صفر	(٢٧٠ ١٠٠)
تكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة	٢١٥ ٠٠٠	صفر	(٢١٥ ٠٠٠)
المجموع	١ ٧٣٦ ١٠٠	٥ ١٢٢ ٢٠٠	٣ ٣٨٦ ١٠٠

٥٤ - ترى اللجنة الاستشارية أن التوضيح المقدم بشأن الاعتماد المخصص في الميزانية للمتعاقدین الأفراد، بما في ذلك مجالات مسؤولياتهم ومهامهم المحددة، لم يكن كافياً، وتطلب أن تقدم هذه المعلومات إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.

٥٥ - وتتضمن الموارد التي اقترحتها الأمين العام تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى أيضاً مبلغاً قدره ٨ ٢٤٦ ٥٠٠ دولار للكشف عن الألغام وإزالتها، بما في ذلك التمويل اللازم للموظفين الدوليين والوطنيين (٣ ٠١٥ ٢٠٠ دولار)؛ والعقود والمنح المتعلقة بإزالة مخلفات الحرب من المتفجرات والتوعية بمخاطرها (٤ ١٢٥ ٠٠٠ دولار)؛ والسفر والتدريب (١٩٠ ٠٠٠ دولار)؛ ومعدات إزالة مخلفات الحرب من المتفجرات، ومعدات المكاتب، والمصروفات التشغيلية (٨٢٠ ٢٩٤ دولار)؛ ورسوم الدعم والإدارة اللازمة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (٦٢١ ٤٠٠ دولار) (المرجع نفسه، الفقرات من ٧٨ إلى ٨٠).

٥٦ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الخطر الرئيسي في هذا الصدد في دارفور نابع من المتفجرات من مخلفات الحرب، لا من الألغام، وأن مكتب التخلص من الذخائر وفّر القدرة على التصدي للتلوث الناجم عن المتفجرات من مخلفات الحرب. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن العملية المختلطة ستظل، خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، تقوم بعملية المسح للكشف عن المتفجرات من مخلفات الحرب، وستُبقي على قدرات الوسم والتطهير، والتخلص من المتفجرات والتوعية بمخاطرها، دعماً لوثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور وولاية حماية المدنيين الموكلة إلى العملية المختلطة في جميع ولايات دارفور الخمس. وبالإضافة إلى ذلك، ستظل المناطق التي حدثت فيها أعمال القتل المسلح تعتبر ذات أولوية عالية لأنشطة إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب والتوعية بمخاطرها، وخاصة في ما يتعلق بحالة السكان المعرضين للخطر، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن مكتب التخلص من الذخائر سيظل ينسق فعلياً مع الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام في جميع الولايات الخمس.

٥٧ - رهناً بتوصيات اللجنة الواردة في الفقرتين ٤٧ و ٤٨ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة للتكاليف التشغيلية.

مسائل أخرى

الإدارة البيئية

٥٨ - تشير اللجنة الاستشارية إلى توصيتها بأن تعزّز العملية المختلطة جهودها للتخفيف من أثرها البيئي، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٩ ألف. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة من تقرير الأمين العام أن العملية المختلطة ستواصل تنفيذ تدابير من قبيل معالجة وإعادة تدوير المياه المستعملة، واستخدام سخانات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية، والتخلص من النفايات بطريقة غير مضرّة بالبيئة، وستُجري تدريباً للتوعية بحماية البيئة وإدارة النفايات للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين الذين وصلوا حديثاً، وستسعى إلى الاستعانة بمصادر الطاقة المتجددة البديلة من قبيل الطاقة الشمسية (A/70/730)، الفرع الخامس - باء). وعند الاستفسار، زُودت اللجنة بقائمة تضم ١٣ مبادرة بيئية تنفذها العملية المختلطة (انظر المرفق الثالث). وتشجّع اللجنة الاستشارية العملية المختلطة على مواصلة جهودها الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي في منطقة العمليات، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٠٧/٦٩.

التمويل من الجهات المانحة

٥٩ - في ما يتعلق بعمل العملية المختلطة مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، يشير الأمين العام إلى أنه، بدلا من تحقيق مؤشر الإنجاز المقرر للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤ المتمثل في الحصول على نسبة ٦٠ في المائة من التمويل من الجهات المانحة لأغراض الإنعاش والتنمية، لم تتعهد سوى نسبة ٤٠ في المائة من الجهات المانحة بتقديم التمويل (A/70/583)، الفقرة ٦١ والمؤشر ٤-١-١). وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة الاستشارية، رداً على استفسارها، بأن التأخيرات الحاصلة في تقديم المبالغ المتعهد بها، سواء من حكومة السودان ومن الجهات المانحة الدولية، أسهمت في انخفاض نسبة الالتزامات الموفى بها وبأن حكومة ظلت، خلال آخر اجتماع للجنة متابعة التنفيذ، تؤكد من جديد التزامها بتقديم الدعم المالي الذي تعهدت به. وفي ما يتعلق بالتمويل المتوقع من الجهات المانحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ لأغراض الإنعاش والتنمية، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن استراتيجية تنمية دارفور وتتبع تعهدات الجهات المانحة ينسّقهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبأن العملية المختلطة لم تتلق بعد المعلومات الكاملة عن النسبة المتوقعة من التمويل المتعهد به من الجهات المانحة لهذا الغرض في الفترة الحالية. غير أن اللجنة الاستشارية أبلغت بأن مبلغ ٨٨,٥ مليون دولار، أو حوالي ٥٠ في المائة من مجموع التمويل اللازم البالغ ١٧٧,٤ مليون دولار، قد تعهدت به حكومة واحدة.

خامسا - الخلاصة

٦٠ - يرد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في ما يتعلق بتمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في الفرع الخامس من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية العملية المختلطة (A/70/583). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٦٤ ٥٤٦ ٠٠٠ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى البالغة ٨٠٠ ٣٨٢ ٢٩ دولار للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٦١ - ويرد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في ما يتعلق بتمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة (A/70/730). وتوصي اللجنة الاستشارية، آخذة في الاعتبار توصياتها الواردة في الفقرات ٤١ و ٤٧ و ٤٨ و ٥٠ أعلاه، بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغ ١ ٠٩٥ ٢١٣ ٥٠٠ دولار للإنفاق على العملية المختلطة لفترة الاثني عشر شهراً

المتمدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، إذا ما قرر مجلس الأمن تحديد ولاية العملية.

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/583)
- تقرير الأمين العام عن ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/730)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/5 (Vol. II)، الفصل الثاني)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/70/742)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ وميزانيته المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/69/839/Add.6)
- قرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٩ ألف وباء بشأن تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور
- قرار مجلس الأمن ٢١٤٨ (٢٠١٤) و ٢١٧٣ (٢٠١٤)

المرفق الأول

موجز التغييرات المقترحة في ملاك موظفي العملية المختلطة للاتحاد
الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة
العنصر ١ : دعم عملية الوساطة				
فريق دعم الوساطة المشترك – المساعدة المؤقتة العامة				
١-	وكيل أمين عام	المبعوث الخاص المشترك وكبير الوسطاء	إلغاء	
١-	المجموع الفرعي، المساعدة المؤقتة العامة			
١-	مجموع العنصر ١ : دعم عملية الوساطة			
العنصر ٢ : حماية المدنيين				
القسم الاستشاري لسيادة القانون والنظام القضائي والسجون				
١-	ف-٤	موظف لشؤون السجون	إلغاء	
١-	ف-٤	موظف للشؤون القضائية	إلغاء	
٢-	المجموع الفرعي			
٢-	مجموع العنصر ٢ : حماية المدنيين			
العنصر ٤ : الدعم				
مكتب مدير دعم البعثة				
القطاعات/المكاتب				
١-	م و ع	مساعد فريق	إلغاء	
١-	المجموع الفرعي			
قسم إدارة العقود				
١-	ف -٣	موظف إدارة العقود	إلغاء	
١-	المجموع الفرعي			
٢-	المجموع الفرعي، مكتب مدير دعم البعثة			
مكتب نائب مدير دعم البعثة				
قسم الموارد البشرية				
١-	خ م	مدير قاعدة البيانات	إلغاء	
١-	خ م	ميرمج/مطور	إلغاء	

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة
	١-	م و ف	موظف للموارد البشرية	إلغاء
	١-	م و ع	مساعد للأعمال المكتبية	إلغاء
	١-	م و ع	مساعد لقاعدة البيانات	إلغاء
	١-	م و ع	مساعد للموارد البشرية	إلغاء
المجموع الفرعي	٦-			
وحدة تقدم المشورة للموظفين ورعايتهم				
	١-	خ م	مساعد مستشار الموظفين	إلغاء
المجموع الفرعي	١-			
مركز دعم البعثة				
	٢-	خ م	مساعد لشؤون اللوجستيات	إلغاء
المجموع الفرعي	٢-			
قسم الميزانية والمالية				
	٣-	خ م	مساعد مالي	إلغاء
المجموع الفرعي	٣-			
قسم إدارة المؤتمرات والترجمة التحريرية				
	١-	خ م	مساعد لإدارة المعلومات	إلغاء
	٢-	خ م	مساعد لإدارة المؤتمرات والترجمة التحريرية	إلغاء
المجموع الفرعي	٣-			
عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات				
	١-	خ م	مساعد لشؤون الاتصالات	إلغاء
	٢-	خ م	تقني الاتصالات السلكية واللاسلكية	إلغاء
	١-	خ م	أخصائي تقني لتكنولوجيا المعلومات	إلغاء
المجموع الفرعي	٤-			
المجموع الفرعي، مكتب نائب مدير دعم البعثة	١٩-			
مكتب كبير الموظفين الإداريين				
وحدة البريد/الحقيبة الدبلوماسية والمحفوظات				
	١-	خ م	مساعد لإدارة المعلومات	تحويل
	١+	م و ع	مساعد لإدارة المعلومات	تحويل
المجموع الفرعي	-			
المجموع الفرعي، مكتب كبير الموظفين الإداريين	-			

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة
وحدة تقديم الخدمات				
قسم التنقل				
١-	٣-ف	موظف عمليات جوية	إلغاء	
١-	٢-ف	موظف معاون للعمليات الجوية	إلغاء	
٢-	خ م	موظف نقل	إلغاء	
١-	خ م	مساعد لشؤون النقل	تحويل	
١-	خ م	مساعد عمليات جوية	تحويل	
١+	م و ع	مساعد لشؤون النقل	تحويل	
١+	م و ع	سائق	تحويل	
المجموع الفرعي				
٤-				
قسم الهندسة (بما فيه وحدة إدارة المرافق)				
٣-	٤-ف	مهندس قطاع	إلغاء	
٣-	٣-ف	مهندس	إلغاء	
٤-	خ م	مساعد إداري	إلغاء	
١-	خ م	مشرف على أعمال التشييد	إلغاء	
٢-	خ م	كهربائي	إلغاء	
٣-	خ م	مساعد لشؤون إدارة المرافق	إلغاء	
٢-	خ م	مساعد للخدمات العامة	إلغاء	
٢-	خ م	مسؤول إدارة المرافق	إلغاء	
٢-	خ م	مساعد هندسي	إلغاء	
١-	خ م	تقني مياه ومرافق صحية	إلغاء	
١-	خ م	مساعد لشؤون إدارة المرافق	تحويل	
١+	م و ع	مساعد لشؤون إدارة المرافق	تحويل	
المجموع الفرعي				
٢٣-				
خدمات دعم المعيشة				
١-	٤-ف	كبير موظفي شؤون الإمدادات	إلغاء	
١-	٣-ف	موظف معني بالوقود	إلغاء	
١-	٣-ف	موظف لشؤون حصص الإعاشة	إلغاء	
١-	خ م	مساعد إداري	إلغاء	
المجموع الفرعي				
٤-				

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة
وحدة إدارة المرافق - المساعدة المؤقتة العامة	١-	ف-٣	مسؤول إدارة المرافق	إلغاء
المجموع الفرعي، المساعدة المؤقتة العامة	١-			
المجموع الفرعي، الوظائف، وحدة تقديم الخدمات	٣١-			
المجموع الفرعي، وظائف المساعدة المؤقتة العامة، وحدة تقديم الخدمات	١-			
المجموع الفرعي، وحدة تقديم الخدمات	٣٢-			
إدارة سلسلة الإمداد				
مكتب رئيس إدارة سلسلة الإمداد				
	٣-	م و ع	سائق	إلغاء
	٢-	م و ع	مساعد لشؤون اللوجستيات	إلغاء
المجموع الفرعي	٥-			
الإدارة المتكاملة للمخازن والممتلكات/المعدات المملوكة للوحدات				
	١-	ف-٣	موظف مكلف بشؤون المعدات المملوكة للوحدات	إلغاء
	١-	خ م	مساعد لشؤون المعدات المملوكة للوحدات	إلغاء
	١-	خ م	موظف لشؤون الاستلام والتفتيش	إلغاء
	١-	خ م	موظف لشؤون الاستلام والتفتيش	تحويل
	١+	م و ع	مساعد لشؤون الاستلام والفحص	تحويل
المجموع الفرعي	٣-			
قسم مراقبة الحركة				
	١-	خ م	مساعد لمراقبة الحركة	إلغاء
	١-	خ م	مساعد لمراقبة الحركة	تحويل
	١+	م و ع	مساعد لمراقبة الحركة	تحويل
المجموع الفرعي	١-			
المجموع الفرعي، إدارة سلسلة الإمدادات	٩-			
آلية التعاون من أجل أمن الموظفين وقسم الأمن والسلامة				
	٦-	ف-٢	موظف أمن معاون	إعادة تصنيف
	٤+	خ م	موظف أمن	إعادة تصنيف
	٢+	خ م	موظف أمن معاون	إعادة تصنيف
	٣-	خ م	موظف أمن	تحويل

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء المتخذ بشأن الوظيفة
	٣+	م و ع	موظف أمن	تحويل
المجموع الفرعي، آلية التعاون من أجل أمن الموظفين وقسم الأمن والسلامة	-			
المجموع الفرعي، العنصر ٤: وظائف الدعم	٦١-			
المجموع الفرعي، العنصر ٤: وظائف المساعدة المؤقتة العامة	١-			
المجموع، العنصر ٤: الدعم	٦٢-			
المجموع الكلي	٦٥-			
المساعدة المؤقتة العامة فقط	٢-			
الوظائف فقط	٦٣-			

المختصرات: خ م = الخدمة الميدانية؛ م و ع: موظف وطني من فئة الخدمات العامة؛ م و ف: موظف وطني من الفئة الفنية.

المرفق الثاني

الوظائف الشاغرة لمدة ٢٤ شهرا أو أكثر في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

مسمى الوظيفة	رتبة الوظيفة	نوع الوظيفة	أشهر الشغور	الحالة	التعليقات
كبير موظفين لشؤون التخطيط	ف-٥	دولية	٣٦	قيد التوظيف	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لإسداء المشورة الاستراتيجية لرئيس البعثة بشأن تخطيط البعثات تمثيلا مع ولاية العملية. وقد أدرجت هذه الوظيفة في عملية التنقل المنظم
كبير مستشارين لشؤون حماية المرأة	ف-٥	دولية	٤٠	قيد التوظيف	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لإسداء المشورة الاستراتيجية لرئيس البعثة بشأن مسائل حماية المرأة تمثيلا مع ولاية العملية. وقد أدرجت هذه الوظيفة في عملية التنقل المنظم
مساعد خاص	ف-٤	دولية	٢٩	قيد التوظيف / الاستيعاب	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لإسداء المشورة الاستراتيجية لرئيس البعثة تمثيلا مع ولاية العملية. وقد أدرجت هذه الوظيفة في عملية التنقل المنظم
موظف أمن	ف-٣	دولية	٥٧	قيد التوظيف / الاستيعاب	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لتوفير الدعم في مجال إدارة الأمن والسلامة تمثيلا مع ولاية العملية.
موظف أمن	ف-٣	دولية	٣٤	قيد التوظيف / الاستيعاب	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لتوفير الدعم في مجال إدارة الأمن والسلامة تمثيلا مع ولاية العملية.
موظف برامج	ف-٣	دولية	٢٦	قيد التوظيف	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لتوفير الدعم في مجال إدارة الدعم تمثيلا مع ولاية العملية. وقد أدرجت هذه الوظيفة في عملية التنقل المنظم
موظف مراسم	ف-٣	دولية	٣٩	قيد التوظيف	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لتوفير الدعم في مجال إدارة الدعم تمثيلا مع ولاية العملية. وقد أدرجت هذه الوظيفة في عملية التنقل المنظم
منتج إذاعي	ف-٣	دولية	٣٩	قيد التوظيف / الاستيعاب	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لتوفير الدعم في مجال الإعلام تمثيلا مع ولاية العملية.
موظف شؤون سياسية	ف-٣	دولية	٤٦	قيد التوظيف / الاستيعاب	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لتوفير الدعم الاستراتيجي في مجال الشؤون السياسية تمثيلا مع ولاية العملية. وقد أدرجت هذه الوظيفة في عملية التنقل المنظم

مسمى الوظيفة	رتبة الوظيفة	نوع الوظيفة	أشهر الشغور	الحالة	التعليقات
موظف لشؤون الإعلام	ف-٣	دولية	٧٤	قيد التوظيف/ الاستيعاب	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لتوفير الدعم في مجال الإعلام تمشيا مع ولاية العملية.
موظف اتصال معني بالمسائل العسكرية	ف-٣	دولية	٢٦	قيد التوظيف/ الاستيعاب	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لأن شغلها يعمل بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل العسكرية
موظف شؤون الصحة والسلامة	ف-٣	دولية	٤٣	قيد التوظيف/ الاستيعاب	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لتوفير الدعم في مجال الصحة والسلامة المهنيين تمشيا مع ولاية العملية.
موظف أمن معاون	ف-٢	دولية	٤٧	قيد التوظيف/ الاستيعاب	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لتوفير الدعم في مجال إدارة الأمن والسلامة تمشيا مع ولاية العملية
موظف أمن معاون	ف-٢	دولية	٣٩	قيد التوظيف	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لتوفير الدعم في مجال إدارة الأمن والسلامة تمشيا مع ولاية العملية
موظف أمن معاون	ف-٢	دولية	٣٩	قيد التوظيف/ الاستيعاب	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لتوفير الدعم في مجال إدارة الأمن والسلامة تمشيا مع ولاية العملية
موظف أمن معاون	ف-٢	دولية	٣٠	قيد التوظيف	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لتوفير الدعم في مجال إدارة الأمن والسلامة تمشيا مع ولاية العملية
موظف معاون لشؤون المطالبات	ف-٢	دولية	٣٩	مشغولة	شُغِلَت هذه الوظيفة مؤخرا إثر منح الحكومة المضيفة تأشيرة الدخول. ومن المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لتوفير الدعم في مجلس حصر الممتلكات وفي مجال المطالبات تمشيا مع ولاية العملية.
موظف لشؤون حقوق الإنسان	موظف فني وطني	وطنية	٢٦	قيد التوظيف/ الاستيعاب	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لتوفير الدعم لأنشطة حقوق الإنسان التي تضطلع بها تمشيا مع ولايتها، ولا سيما في ضوء الصعوبات التي تواجهها العملية في الحصول على تأشيرات للموظفين الدوليين المعيّنين حديثا
موظف لشؤون حقوق الإنسان	موظف فني وطني	وطنية	٣٣	قيد التوظيف/ الاستيعاب	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لتوفير الدعم لأنشطة حقوق الإنسان التي تضطلع بها تمشيا مع ولايتها، ولا سيما في ضوء الصعوبات التي تواجهها العملية في الحصول على تأشيرات للموظفين الدوليين المعيّنين حديثا

مسمى الوظيفة	رتبة الوظيفة	نوع الوظيفة	أشهر الشغور	الحالة	التعليقات
موظف شؤون مدنية	موظف فني وطني	وطنية	٣٩	قيد التوظيف/ الاستيعاب	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لتوفير الدعم لأنشطة الشؤون المدنية التي تضطلع بها تمشيا مع ولايتها، ولا سيما في ضوء الصعوبات التي تواجهها العملية في الحصول على تأشيرات للموظفين الدوليين المعيّنين حديثا
موظف شؤون سياسية	موظف فني وطني	وطنية	٣٣	قيد التوظيف/ الاستيعاب	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لتوفير الدعم لأنشطة الشؤون السياسية التي تضطلع بها تمشيا مع ولايتها، ولا سيما في ضوء الصعوبات التي تواجهها العملية في الحصول على تأشيرات للموظفين الدوليين المعيّنين حديثا
موظف شؤون سياسية	موظف فني وطني	وطنية	٣٢	قيد التوظيف/ الاستيعاب	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لتوفير الدعم لأنشطة الشؤون السياسية التي تضطلع بها تمشيا مع ولايتها، ولا سيما في ضوء الصعوبات التي تواجهها العملية في الحصول على تأشيرات للموظفين الدوليين المعيّنين حديثا
موظف لشؤون حقوق الإنسان	ف-٤	دولية	٢٦	قيد التوظيف/ الاستيعاب	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لتوفير الدعم لأنشطة حقوق الإنسان التي تضطلع بها تمشيا مع ولايتها. وقد أدرجت هذه الوظيفة في عملية التنقل المنظم
موظف أمن	ف-٣	دولية	٢٧	قيد التوظيف/ الاستيعاب	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لتوفير الدعم في مجال إدارة الأمن والسلامة تمشيا مع ولاية العملية
موظف شؤون سياسية	ف-٣	دولية	٢٤	قيد التوظيف/ الاستيعاب	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لتوفير الدعم لأنشطة الشؤون السياسية التي تضطلع بها تمشيا مع ولايتها. وقد أدرجت هذه الوظيفة في عملية التنقل المنظم
موظف أمن	ف-٣	دولية	٢٧	قيد التوظيف/ الاستيعاب	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لتوفير الدعم في مجال إدارة الأمن والسلامة تمشيا مع ولاية العملية
موظف مسؤول عن التقارير	ف-٣	دولية	٢٦	قيد التوظيف/ الاستيعاب	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لتوفير الدعم لأنشطة الشؤون السياسية التي تضطلع بها تمشيا مع ولايتها. وقد أدرجت هذه الوظيفة في عملية التنقل المنظم
موظف مشتريات	ف-٣	دولية	٢٦	قيد التوظيف/ الاستيعاب	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لتوفير الدعم لأنشطة الشراء التي تضطلع بها تمشيا مع ولايتها.

مسمى الوظيفة	رتبة الوظيفة	نوع الوظيفة	أشهر الشغور	الحالة	التعليقات
موظف معاون لشؤون حقوق الإنسان	ف-٢	دولية	٢٦	قيد التوظيف / الاستيعاب	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لتوفير الدعم لأنشطة حقوق الإنسان التي تضطلع بها تمشيا مع ولايتها. وقد أدرجت هذه الوظيفة في عملية التنقل المنظم، فضلا عن برنامج إدارة إعادة الانتداب لعام ٢٠١٦
موظف للشؤون الإنسانية	ف-٣	دولية	٢٨	قيد التوظيف / الاستيعاب	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة لتوفير الدعم لأنشطة حماية المدنيين التي تضطلع بها تمشيا مع ولايتها. وقد أدرجت هذه الوظيفة في عملية التنقل المنظم
رئيس	ف-٥	دولية	٢٦	قيد التوظيف / الاستيعاب	من المهم أن تحتفظ العملية بهذه الوظيفة الشديدة الأهمية لتوفير الدعم لأنشطة العمليات المشتركة التي تضطلع بها تمشيا مع ولايتها. وقد أدرجت هذه الوظيفة في عملية التنقل المنظم

المرفق الثالث

المبادرات البيئية التي نفذتها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

تشمل المبادرات البيئية التي نفذتها العملية المختلطة ما يلي:

- (أ) تركيب ٢٣٤ سخان مياه يعمل بالطاقة الشمسية، وكان ٢١٦ سخانا قد ركب في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ كما تم تركيب ١٨ سخانا آخر في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥؛
- (ب) تركيب مضخات غاطسة تعمل بالطاقة الشمسية خاصة بعمليات ثقب الحفر؛
- (ج) تركيب وحدات طاقة شمسية لتشغيل معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ٢٠ موقعا، تبلغ الطاقة الإنتاجية لكل منها ٣٠ كيلو واط؛
- (د) في السنوات الأربع الأخيرة تم تركيب ٦٠٠ ١ مصباح لإنارة الشوارع تعمل بالطاقة الشمسية في المعسكرات الكبيرة التابعة للعملية في إطار تبديل مصابيح الإنارة التقليدية التي تعمل بالطاقة المتأتية من مولدات الديزل؛
- (هـ) فصل النفايات واستعادة المواد العضوية لاستخدامها في التسميد وإنتاج قوالب الطبخ باستخدام نتف الورق؛
- (و) استخدام علب العصير والحليب وزجاجات المياه البلاستيكية الفارغة كأوعية لزراعة شتلات الأشجار بغية زيادة حجم الغطاء النباتي، ومكافحة التصحر، والحد من البصمة الكربونية للعملية؛
- (ز) غرس ٣٠٥ ٠٠٠ شجرة مقاومة للجفاف في جميع القطاعات في دارفور؛
- (ح) استرداد النفايات السائلة المعالجة من محطات معالجة المياه المستعملة واستخدامها لتلبية مطالب العملية من غير مياه الشرب من قبيل تنظيف المراحيض، وغرس الأشجار، والتشييد؛
- (ط) جمع الزيوت ومواد التشحيم المستخدمة من أجل التخلص منها بشكل آمن أو إعادة تدويرها؛

- (ي) جمع النفايات الصلبة الناتجة في مواقع أفرقة العملية المختلطة ونقلها إلى مواقع التخلص النهائي منها بطريقة غير ضارة بالبيئة؛
- (ك) بناء ثمانية من مقابل النفايات الخاضعة للمراقبة في ثمانية من مواقع أفرقة العملية المختلطة؛
- (ل) تركيب ١٤٨ محطة من أحدث طراز لمعالجة مياه الصرف الصحي على نطاق البعثة؛
- (م) تركيب ٢١ جهاز حرق طبي على نطاق البعثة.
-